الأمم المتحدة

A/C.5/57/SR.15

الجمعية العامة

الدورة السابعة والخمسون

Distr.: General
12 March 2003
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة الخامسة عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس، ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد شارما ..... (نيبال)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد مسيلي

المحتويات

البند ١١٦ من جدول الأعمال: خطة المؤتمرات (تابع)

البند ١١٠ من جدول الأعمال: التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة وتقارير مجلس مراجعي الحسابات (تابع)

البند ١١١ من جدول الأعمال: استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة (تابع)

البند ١١٨ من جدول الأعمال: إدارة الموارد البشرية (تابع)

البند ١١٢ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ (تابع)

البند ١١٥ من جدول الأعمال: تنسيق شؤون الإدارة والميزانية بين الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية (تابع)

البند ١١٩ من جدول الأعمال: وحدة التفتيش المشتركة (تابع)

البند ١٢٢ من جدول الأعمال: تقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب خدمات الرقابة الداخلية (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

02-65977 (A)

تنظيم الأعمال

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

البند ١١٦ من جدول الأعمال: خطة المؤتمرات (تابع) (A/56/901؛ A/57/32 و Corr.1، A/57/228 و A/57/228/Add.1 و A/57/228/Add.2، A/57/289، A/57/472)

١ - **السيد بوليدو ليون** (فنزويلا): تكلم بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، فرحب بالجهود المبذولة في مجال زيادة الاستفادة من مركز المؤتمرات في بانكوك وحث على بذل مزيد من الجهود لتشجيع التنسيق المعزز في مجال التخطيط للمؤتمرات، بغية تجنب الهدر. وقال إن من المشجع أن يلاحظ أنه، نتيجة لإقامة دائرة دائمة للترجمة الشفوية في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي، ازداد عدد الوقائع هناك بنسبة ١٠ في المائة، كما ارتفع عدد الاجتماعات التي تغطيها الترجمة الشفوية بنسبة ٢٣,٥ في المائة خلال عام ٢٠٠١. واستجابة لتلك الزيادة في النشاط، طلبت الجمعية العامة تحديث المرافق في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي للتخفيف من النقص في المساحة المخصصة للاجتماعات. وأعرب عن رغبة المجموعة في الحصول على معلومات بشأن حالة تنفيذ هذا الطلب. كذلك أعرب عن رغبة المجموعة في معرفة لماذا لم تملأ بعد الوظائف الشاغرة للمترجمين الشفويين في مكتب نيروبي.

٢ - وبالنسبة للمشكلة المزمنة للتأخر في إصدار الوثائق، دعا إلى التقيد الصارم بقاعدة الأسابيع الستة. وقال إنه لا بد أن يحترم واضعو التقارير قاعدة الأسابيع العشرة لتقديم الوثائق، وإن على إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات أن تضاعف جهودها لتحسين التنسيق مع الإدارات التي تؤلف التقارير، بغية حل المشاكل التي أفضت إلى تأخر الإصدار. ويجب ألا يسمح لأي تخفيض في طول التقارير أن يسيء إلى جودة العرض أو محتوى التقارير، ويجب أن يكون متسقا على الوجه الأكمل. وإن المجموعة تعلق أهمية كبيرة على المحافظة على الذاكرة المؤسسية للمنظمة، التي توفر الحصول على الوثائق على نحو سريع وميسر باللغات الرسمية الست للأمم المتحدة. وإن المحاضر الموجزة والمحاضر الحرفية جزء أساسي من تلك العملية. وسأل عن تفاصيل خطة نقل بعض المحررين إلى دوائر الترجمة، وأعرب عن رغبته في أن يعرف ما إذا كان ذلك سيؤثر على نوعية الترجمة.

٣ - ومضى يقول إن مجموعته تتفق مع الرأي الذي أعربت عنه اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (A/57/472، الفقرة ٦)، في أن من غير المستصوب فرض قاعدة صارمة بشأن التقيد بجدول المؤتمرات والاجتماعات الذي وافقت عليه الجمعية العامة. وينبغي اتباع نهج أكثر واقعية لتيسير اختتام المؤتمرات على نحو ناجح. وأعرب عن تأييده للرأي الذي أعرب عنه الأمين العام (A/57/228، الفقرة ٣٤) في أنه بغية توفير خدمات الترجمة الشفوية لاجتماعات المجموعات الإقليمية للدول الأعضاء على أساس أكثر انتظاما، ينبغي إدراج ما يرافق ذلك من تكاليف في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥. وطلب توضيحا للطريقة التي سيتم الحفاظ فيها على القدرة الفنية والتقنية لأمانتي اللجنتين الخامسة والسادسة إذا نقلت مسؤوليتهما، على النحو المقترح، إلى إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات.

٤ - **السيد يوسيفوف** (الاتحاد الروسي): قال إن وفد بلده مستعد لاعتماد مشروع جدول المؤتمرات والاجتماعات المنقح لعام ٢٠٠٣ (A/57/228/Add.1 و 2) ولاحظ مع الارتياح أن الأمانة العامة، أخذت في الاعتبار لدى وضع الجدول المنقح، الترتيبات المشار إليها في قرار الجمعية العامة ٢٤٢/٥٦ بشأن الجمعة العظيمة الأرثوذكسية.

٥ - وأضاف قائلا إن من الضروري تحقيق الاستفادة المثلى والفعالة من موارد المؤتمرات لدى المنظمة. وقال إن وفد بلده، في هذا الصدد، يؤيد الدور التنسيقي والاستشاري الإيجابي للجنة المؤتمرات والجهود التي يبذلها وكيل الأمين العام لشؤون الجمعية العامة والمؤتمرات. وإنه سيواصل الاهتمام عن كثب بالترجمة الشفوية والتحريرية في الأمم المتحدة بغية كفالة الامتثال التام للقواعد الخاصة باستعمال لغات المنظمة الرسمية والعاملة وتمتع الدول الأعضاء بمعاملة متساوية من حيث جودة الخدمات المقدمة وكميتها.

٦ - واستأنف يقول إن المشكلة المزمنة لتأخر صدور الوثائق يجب أن تعالج. وإن وفد بلده، في ذلك الصدد، يؤيد إنشاء نظام فعال للمسؤولية والمساءلة في إطار الأمانة العامة من أجل كفالة تقديم الوثائق للتجهيز في وقتها المناسب. ولاحظ أن حالات التأخر في إصدار الوثائق لها تأثير مباشر على كفاءة عمل الهيئات التداولية.

٧ - واستأنف يقول إن وفد بلده يرحب بتقرير الأمين العام بشأن تحسين أداء إدارة شؤون الجمعية العامة وخدمات المؤتمرات (A/57/289)، الذي قدم تحليلا نقديا وبناء لنواحي القصور في الإدارة. أما بالنسبة للمقترحات المحددة المقدمة في التقرير، فقد أكد أن حل مشكلة التأخر في إصدار الوثائق لا يكمن في إلغاء قاعدة الأسابيع الستة. وإن وفد بلده سيقدر بذل جهد من جانب الأمانة العامة، عندما تظهر الصعوبات، لإصدار التقارير في غضون أربعة أسابيع على الأقل من افتتاح الدورات. وعندها يصبح مستعدا للنظر، بناء على نتيجة ذلك، في التنقيح الرسمي للقاعدة المذكورة آنفا. وقال إن وفد بلده لا يعترض على إجراء دراسة لإمكانية الاستعاضة عن المحاضر الحرفية بتسجيلات رقمية، شريطة ألا يتطلب ذلك موارد إضافية، ويرحب بالخطط الواردة في التقرير بشأن استعمال التكنولوجيات الحديثة.

٨ - وأعرب عن التأييد للتعزيز المقترح لدور لجنة المؤتمرات لدى تقييم إمكانية توفير خدمات إضافية للمؤتمرات. وقال إنه لا بد، في ذلك الصدد، من كفالة تزويد اللجنة بكافة المعلومات الضرورية، بما في ذلك المعلومات عن موارد المؤتمرات غير المستعملة أو التي يعاد توزيعها.

٩ - ومضى يقول إن وفد بلده يعتبر أن من المهم الحفاظ على التقسيم الحالي للسلطة والمهام بين إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات في نيويورك ومكاتب الأمم المتحدة في فيينا وجنيف ونيروبي ويؤيد توصية اللجنة الاستشارية في هذا الصدد. وإن وفد بلده غير مقتنع بالحاجة إلى مزيد من المركزية في السلطة، لا سيما في ضوء بيان الأمين العام، في تقريره بشأن المساءلة والمسؤولية (A/55/270)، وإن سلسلة الإصلاحات التي بدئ بها في عام ١٩٩٧ استندت إلى افتراض أن إعطاء المدراء مزيدا من السلطة والمسؤولية عن اتخاذ القرارات لا بد منه لتحسين إدارة الموارد البشرية والمالية.

١٠ - واختتم قائلا إن وفد بلده يعلق أهمية كبيرة على توفير خدمات للمؤتمرات تتسم بالكفاءة والجودة العالية في الأمم المتحدة ومستعد للعمل على نحو بناء مع باقي الوفود لتحقيق ذلك الغرض.

١١ - **السيدة أودو** (نيجيريا): قالت إن خدمات المؤتمرات ذات أهمية لأداء العملية الحكومية الدولية لوظائفها ولقيام الهيئات المختصة في الأمم المتحدة بتنفيذ ولاياتها. وأعربت في ذلك الصدد عن ترحيبها بالزيادة في النسبة المئوية للاجتماعات التي تعقدها المجموعات الإقليمية والمجموعات الرئيسية الأخرى التي تم توفير خدمات الترجمة الشفوية لها خلال الفترة المستعرضة. ولاحظت مع الارتياح أنه نتيجة لإنشاء دائرة دائمة للترجمة الشفوية في مكتب الأمم المتحدة

في نيروبي، ازداد عدد الاجتماعات التي تم توفير خدمات الترجمة الشفوية لها بنسبة ٢٣,٥ في المائة في عام ٢٠٠١ وأن عدد المناسبات المعقودة ازداد بنسبة ١٠ في المائة؛ وأن الجهود المبذولة خلال السنة الفائتة لتحسين الاستفادة من خدمات المؤتمرات في مكتب نيروبي قد آتت أكلها. وقالت إنه كان يمكن لهذه النتائج أن تكون أفضل لولا نواحي الصعوبة الكامنة في المرافق القائمة، مما يمثل تحديا خطيرا بالنسبة لأي زيادة أخرى في الاستفادة. وقالت إنه ينبغي أن توضع المرافق في مكتب نيروبي على نفس المستوى الذي توضع فيه المرافق في مكاتب الأمم المتحدة الإدارية في أنحاء العالم، وإنه ينبغي إبلاغ اللجنة بمركز التقرير ذي الصلة. كما ينبغي ملء الشواغر المتبقية في قسم الترجمة الشفوية في مكتب نيروبي.

١٢ - ومضت تقول إن وفد بلدها لاحظ الآثار المترتبة في الميزانية على تكامل أمانتي الخدمة التقنية للجنتين الخامسة والسادسة ضمن إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات وكيف سيبلغ عن هذا التكامل في سياق الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥. وأعربت أخيرا عن ثقتها بأن الترتيبات الجديدة المقترحة لتوزيع الوثائق ستنفذ مع الاعتبار الواجب للعملية الحكومية الدولية.

١٣ - **السيدة عفيفي** (المغرب): قالت إن وفد بلدها يتفق مع التعليقات التي أدلى بها ممثل فنزويلا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين. وإن لجنة المؤتمرات قد توصلت إلى بعض النتائج الصحيحة والهامة. وأعربت عن مشاركتها في قلق اللجنة، الذي جرى الإعراب عنه في الفقرتين ٣٤ و ٣٥ من تقريرها (A/57/32)، بشأن الانخفاض في معامل الاستفادة الإجمالي في مقار العمل الأربعة، كما أعربت عن تأييدها لتوصيات اللجنة الرامية إلى تحقيق الاستفادة المثلى من موارد خدمة المؤتمرات. وإن تزايد استعمال الترجمة الشفوية في المجموعات الإقليمية والمجموعات الأخرى للدول الأعضاء يشكل تطورا مشجعا، في ضوء أهمية تلك المجموعات بالنسبة لعمل الأمم المتحدة. وقالت إنه حصل أيضا نموا إيجابي في نشاط المؤتمرات في بانكوك ونيروبي. غير أن مما يؤسف له أن هناك أربع وظائف للمترجمين الشفويين باللغة العربية لم تملأ بعد في نيروبي. ونظرا للأهمية الاستراتيجية لمكتب الأمم المتحدة في نيروبي بالنسبة لأفريقيا وكافة بلدان الجنوب، سألت عما إذا كان قد جرى النظر في مسعى أكثر تركيزا للتعيين من أجل تعزيز ذلك المقر بالذات. وقياسا على ذلك ينبغي أن يطلب إلى برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) أن يمتثلا إلى قاعدة المقر ويعقدا كافة اجتماعاتهما في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي.

١٤ - واستأنفت قائلة إن النهج الجديد إزاء خدمة المؤتمرات الذي اقترح في تقرير الأمين العام بشأن تحسين أداء إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات (A/57/289) سيكون بمثابة إسهام مفيد في تعزيز كفاءتها. وأعربت عن تأييدها للجهود المبذولة لإعطاء تلك الإدارة دورا أكثر فعالية، وعن ترحيبها بأي تحسين في الحالة فيما يتصل بتأخر إصدار الوثائق. واختتمت قائلة إن وفد بلدها يؤيد أي اقتراح لتعزيز استعمال التكنولوجيات الجديدة، شريطة أن تؤخذ في الاعتبار الكامل الصعوبات التي تواجهها البلدان النامية في الحصول على هذه التكنولوجيات.

١٥ - **السيد نايدو** (فيجي): تكلم بالنيابة عن بلدان منتدى جزر المحيط الهادئ، وأثنى على مهارة الموظفين العاملين في مجال إدارة المؤتمرات والتزامهم، كما أيد الاقتراحات الجديدة الخاصة بتلك الإدارة. وأكد على مبدأي المشاركة والشراكة في ما يتعلق بخدمات المؤتمرات. وقال إنه نظرا لحجم الوثائق وتأخر تقديمها، فإن الصعوبة التي تواجهها الدول الأعضاء في استيعاب التقارير والتصرف إزاءها على النحو المناسب حادة بصورة خاصة بالنسبة

للوفود الصغيرة كوفود بلدان منتدى جزر المحيط الهادئ. وأعرب لذلك عن تأييده الكامل للجهود التي يبذلها الأمين العام لترشيد عدد الوثائق وطولها وصدورها في الوقت المناسب. وإن تزايد استعمال المناقشات المشتركة قد يخفض من حجم الوثائق ويوفر من وقت المؤتمرات. غير أن الدول الأعضاء هي أيضا شريكة في كفالة اطراد أداء المؤتمرات ووظائفها وتستطيع أن تيسر الأمور بطلب عدد أقل من الوثائق. ومن شأن هذه التغييرات أن تتيح للوفود الصغيرة أن تشارك على نحو أكثر فعالية في أعمال المنظمة.

١٦ - ومضى يقول إن إحصاءات الاجتماعات التي تم توفيرها في التقرير بشأن خطة المؤتمرات تذكر على نحو صارخ بمسؤولية الدول الأعضاء عن الهدر في موارد المنظمة؛ فقد ضاع ما يقرب من ١٢٠ ساعة خلال الدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة من جراء التأخر في بدء الجلسات. وينبغي أن تعرض هذه البيانات على الجهات الأخرى بغرض توليد تقدير أكثر إدراكا لأثر إدارة الاجتماعات. وأعرب عن ترحيبه بالاقتراحات الخاصة بتحقيق تنسيق أوثق في المستقبل بين الإدارة وأمانات اللجان ورؤسائها، بغية إيجاد تقاسم في الشعور بالمسؤولية بالنسبة لعمل المنظمة.

١٧ - **السيدة وانغ زنزيا** (الصين): قالت إن وفد بلدها يتفق مع البيان الذي أدلى به ممثل فنزويلا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين. ولاحظت الانخفاض في معدل الاستفادة الإجمالي من خدمات المؤتمرات في عام ٢٠٠١، وأعربت عن الأمل في أن تعزز المكاتب المعنية عملية التخطيط وتدخل في الوقت المناسب تعديلات على برامج عملها كي تقلل من الهدر. وإن النهج الإيجابي الجديد الذي اعتمدته إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات والتركيز المتزايد على تخطيط خدمات المؤتمرات والوثائق وتنسيقها وإدارتها سيمنح الإدارة مزيدا من القدرة على التنظيم ويكفل قدرا أكبر من الدقة والاطراد في التخطيط للاجتماعات، كما سيؤدي إلى مزيد من الكفاءة في استعمال الموارد وتعزيز جودة خدمات الاجتماعات والوثائق. وقالت إن وفد بلدها سيؤيد إنشاء هيئة تنسيق تتألف من أمانات لجان الجمعية العامة الرئيسية الست لتقوم على نحو مشترك بالتخطيط للاجتماعات وتنظيمها.

١٨ - ومضت تقول إنه إذا استطاع نظام ملء الفراغات المقترح كفالة التوزيع في الوقت المناسب للوثائق ذات الجودة العالية على الدول الأعضاء فإنه يمكن أن يكون إجراء عمليا وفعالا. وفي ذلك الصدد، لاحظت أن الوفود ما زال يترتب عليها أن تبذل مجهودا كبيرا إزاء التقارير المطولة التي تقدمها بعض الإدارات، وحثت الأمانة العامة، ولا سيما الكيانات التي تؤلف التقارير، على الامتثال للقاعدة القائمة بصدد حدود عدد الصفحات.

١٩ - ومضت تقول إن جودة الترجمة التحريرية والشفوية مسألة تقلق الدول الأعضاء. وينبغي للتدابير المتصلة بالأداء ألا تأخذ في الاعتبار معايير عبء العمل الإفرادي فحسب، بل أن تنظر أيضا في جودة العمل المنجز، وموقف المترجم التحريري أو المترجم الشفوي إزاء عمله وتكرار الأخطاء. وينبغي لدوائر اللغات أن تعقد بصورة منتظمة حوارا مع الوفود لقياس رضا المستعمل. كذلك تدعو الحاجة إلى نظام رصد للمترجمين التحريريين والشفويين يكون فعالا وشاملا، وكذلك إلى برامج تدريب لمن يكون أداؤهم ناقصا.

٢٠ - **السيد بلش** (لاتفيا): قال إن وفده يرغب في تأييد البيان الذي أدلى به ممثل الدانمرك بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وأعرب، فيما يتعلق باستخدام خدمات المؤتمرات، عن قلقه من جراء إضاعة ما يعادل أكثر من ٣٠٠ جلسة في عام ٢٠٠١ نظرا للتأخر في بداية الجلسات وإنهائها في وقت مبكر. وفي نفس الفترة، انخفض عامل الاستفادة الإجمالي ست نقاط دون المعدل القياسي وهو ٨٠ في المائة. ويوافق

وفده على الرأي الوارد في الفقرة ٣٧ من تقرير لجنة المؤتمرات (A/57/32) القائل بأن أفضل وسيلة لخفض الوقت المفقود هو التخطيط الأفضل وتعديل برنامج العمل بشكل مرن. وأعرب عن تأييده لجهود رئيس لجنة المؤتمرات لتناول مشكلة الهيئات التي لا تستفيد على الدوام استفادة كاملة من خدمات المؤتمرات. ومع ذلك فإن هناك هيئات أخرى غير قادرة دائما على الالتزام بوقت الجلسة المخصص لها نظرا لولاياتها الكثيرة. ولذا فإن وفده ينادي بنهج شامل، لا يتضمن الجهات غير المستفيدة استفادة كاملة فحسب بل الجهات التي تستخدم خدمات المؤتمرات استخداما مفرطا.

٢١ - وأردف قائلا إن وفده يؤيد تأييدا شديدا هدف الأمين العام تخفيض عدد اجتماعات الأمم المتحدة. وإنه ينبغي أيضا تخفيض عدد القرارات والتقارير، غير أن المسؤولية عن ذلك تقع أساسا على عاتق الدول الأعضاء. ويرى وفده أن المبادئ التوجيهية بشأن تقليل مدة الاجتماعات، والواردة في مرفق قرار الجمعية العامة ٢٤٨/٥٦، هي مجموعة من الأدوات التي يمكن أن تستفيد منها الأمانة العامة. غير أن تخفيض مدة الاجتماعات لا ينبغي أن ينال من قدرة الهيئات على الوفاء بولاياتها. ويجب، عند تنفيذ أي عملية للترشيد، أن تراعي نظرة الميثاق وأهداف الأمم المتحدة ومبادئها.

٢٢ - **السيد صباغ** (الجمهورية العربية السورية): قال إن وفده يؤيد تأييدا تاما البيان الذي أدلى به ممثل فنزويلا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

٢٣ - وأضاف قائلا إن اللجنة الخامسة تجتمع في ظل ظروف استثنائية. ففي المقام الأول شُل عملها لمدة أسبوع كامل، مما أسفر عن سابقة خطيرة لا ينبغي تكرارها. وإن وفده يود الحصول على تفسير لذلك من الإدارات المعنية بما في ذلك إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات. وثانيا، فإن اللجنة تتناول تقارير معنية بتعزيز الأمم المتحدة وتحسين أداء إدارة شؤون الجمعية العامة وخدمات المؤتمرات.

٢٤ - وأضاف قائلا إن تقرير الأمين العام بشأن الموضوع الأخير (A/56/289) يفتقر إلى الوضوح والدقة. فلقد عرض التقرير أفكارا جديدة ومفاهيم جديدة بدون تفسير الهدف من ورائها. وعلاوة على ذلك، فإن الاستنتاجات لا تتماشى مع الملاحظات الاستهلالية. وأشار إلى أن وفده على استعداد لشرح تلك الانتقادات بمزيد من التفصيل أثناء المشاورات غير الرسمية أو، إذا اقتضى الأمر، أثناء تلك الجلسة. فالكيفية التي سيؤدي بواسطتها الاقتراح القائل بإلغاء المحاضر الموجزة إلى تحسين أداء الإدارة غير واضحة على الإطلاق، وأشار إلى أن التسجيلات الصوتية الرقمية المقترحة لا تشكل بديلا صالحا للمحاضر الموجزة. وعلى أية حال، فإن التسجيلات الصوتية للاجتماعات هي واحدة من التسهيلات التي ينبغي توفيرها وفقا للمادة ٥٨ (ب) من النظام الداخلي للجمعية العامة. ونظرا لأهمية الوثائق المطبوعة ، ذكر أن ذلك يعد من المهام الرئيسية التي تقوم بها الإدارة لمساعدة الوفود، ولا سيما بواسطة توفير المواد المطبوعة باللغات الرسمية الست، وإمكانية الاطلاع على الذاكرة المؤسسية للمنظمة. وينبغي أيضا أثناء عملية التشاور مع الوفود، أن تراعي قدراتها المختلفة على الاستفادة من الثورة الرقمية. فتوفير الوثائق والمنشورات ليست مسألة تخص الوفود فحسب بل تخص أيضا الدول الأعضاء ككل، ولا سيما بالنسبة لمعاهد البحث والجامعات. ومما يدعو إلى التناقض أن تتم مناقشة الطرائق الجديدة لتوزيع الوثائق في وقت أخفقت فيه الأمم المتحدة إخفاقا واضحا في مجال ضمان المعاملة المتكافئة بين اللغات في موقعها على شبكة الإنترنت وفي نظام القرص البصري. ولذا فمن الواضح أن الأمم المتحدة أخفقت في توفير المعاملة المتكافئة للغات الرسمية للمنظمة حسبما ورد في قرار الجمعية

العامة ٢٠٧/٤٢ جيم. لذا ينبغي تفسير التغيير الهيكلي المقترح للإدارة تفسيرا أكمل وتحديد أهدافها بشكل أفضل.

٢٥ - وأردف قائلا إن وفده لاحظ أن عددا من التقارير المطلوبة في قرار الجمعية العامة ٢٤٢/٥٦ لم يتم تقديمها وإنه لم يتخذ إجراء بشأن عدد من الولايات التشريعية في نفس القرار. وعلاوة على ذلك، فإن هناك حالات تأخير في إصدار المحاضر الموجزة والمحاضر الحرفية وقرارات الجمعية العامة وإنه تم إصدار بعض الوثائق أحيانا على شبكة الإنترنت قبل ترجمتها وقبل توفيرها للوفود في الطبعات الورقية. وهناك أيضا الكثير من جوانب النقص ذات الصلة الأخرى التي سيتناولها وفده أثناء المشاورات غير الرسمية.

٢٦ - وأضاف قائلا إنه ينبغي نشر الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ كاملة إلى جانب جميع التعديلات التي اعتمدتها الجمعية العامة. وإن إخفاق الإدارة في القيام بذلك يعد انتهاكا للأحكام ذات الصلة من القرار ٢٤٩/٥٤. وقال إن وفده يرغب أيضا في الحصول على معلومات بشأن حالة ترجمة ''مرجع ممارسات مجلس الأمن'' إلى اللغات الرسمية الست ومعرفة أسباب إصدار عدد متزايد من الوثائق التي لم تترجم إلى اللغات الرسمية الست، مما يعد انتهاكا لأحكام القرار ٢٤٢/٥٦.

٢٧ - وأضاف فيما يتعلق بتقرير لجنة المؤتمرات (A/57/32 و Corr.1) أن وفده يرحب بالتدابير المتخذة فيما يتعلق بعيد الفطر وعيد الأضحى والجمعة العظيمة الأرثوذوكسية وكذلك التحسن الذي تم إحرازه في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي ومركز الأمم المتحدة في بانكوك وتساءل عن الخطوات المتخذة لشغل الوظائف في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا ووظائف اللغات ولا سيما وظائف اللغة العربية، في نيروبي. وأشار إلى أنه رغم أن وفده يسره أن يلاحظ اعتزام الأمانة العامة تحسين إصدار وثائق الإسكوا حتى سنة ٢٠٠٥، فإن وفده يرى أن المشكلة هي مشكلة عاجلة وينبغي تناولها على وجه السرعة. وأعرب عن رغبة وفده في التشديد على أهمية الفقرة ٢١ من قرار الجمعية العامة ٢٢٢/٤٨ ألف، والتي طلبت من اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، عند اتخاذ قرار بشأن جدول اجتماعاتها، بما في ذلك الاجتماعات المعقودة خارج المقر، أن تأخذ في الحسبان برنامج عمل اللجنة الخامسة. وأعرب عن أمله بأن يؤدي ذلك الإجراء إلى تحسين إصدار وثائق اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في حينها، وهو ما أصبح مشكلة عاجلة، وشدد على أهمية ترجمة تقارير اللجنة الاستشارية إلى جميع اللغات الرسمية الست.

٢٨ - وأضاف أن وفده يرى أيضا أن الفقرة ١٨ من نفس القرار، التي تشدد، على وجه الخصوص، على أن الهدف الأساسي لاعتماد تكنولوجيا جديدة هو تحسين نوعية خدمات المؤتمرات وضمان توفير هذه الخدمات في حينها، ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار في سياق نظر اللجنة في التكنولوجيات الجديدة.

٢٩ - وأردف قائلا فيما يتعلق بالترجمة الشفوية، إن وفده يشعر بالقلق إزاء البيانات الواردة في الفقرتين ١٠١ و ١٠٢ من تقرير الأمين العام بشأن خطة المؤتمرات (A/57/228)، التي تذكر أن الترجمة الشفوية عن بعد لا تحظى بالأولوية حاليا في المنظمات الدولية، وأن البرلمان الأوروبي قد اعتمد توصية في عام ٢٠٠٢ تنادي باعتماد الترجمة الشفوية عن بعد لكن مسألة ما إذا كان البرلمان الأوروبي سينفذ تلك التوصية وكيفية التنفيذ وموعده ظلت دون جواب. وذكر أن وفده يرى أن المعلومات المتعلقة بمثل هذه التجارب قد تكون مفيدة بالنسبة للجنة الخامسة عند نظرها في استخدام الترجمة الشفوية عن بعد.

٣٠ - وأضاف فيما يتعلق بتغيير اسم إدارة شؤون الجمعية العامة وخدمات المؤتمرات إلى إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات، أن وفده يتساءل عما إذا كان التغيير يشير إلى تعديل في ولاية الإدارة، التي تعد مسؤولة عن توفير خدمات المؤتمرات وليس تنظيمها. وقال إنه يتعين على ممثلي الأمين العام توضيح هذه المسألة.

٣١ - واختتم قائلا إن وفده يشدد على أهمية تنفيذ جميع الولايات التي كلفت بها الإدارة على أساس غير انتقائي وغير تمييزي، وإنه ينبغي النظر في الأعذار المقدمة على أساس الافتقار المزعوم إلى الموارد المالية على أساس كل حالة على حدة. ولا ينبغي استخدام نقص الموارد المالية كعذر لإخفاق الإدارة في تناول بعض ولاياتها؛ وينبغي تنفيذ جميع قرارات الجمعية العامة دون تفريق بينها.

٣٢ - **السيدة سيلوت برافو** (كوبا): قالت إن وفدها يشارك ممثل فنزويلا تعليقاته التي أدلى بها باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. وإن أهمية خدمات المؤتمرات لا يمكن الاستهانة بها. وينبغي أن يقدم دعم مالي يوازي حجم الاهتمام الذي أولته الجمعية العامة لهذه المسألة. فقد تدهورت نوعية خدمات المؤتمرات كنتيجة مباشرة للقيود الأخيرة التي فرضت على الميزانية بشأن عمل الإدارة. وعلى سبيل المثال، بدأت تظهر بعض الأخطاء في الأعمال المنشورة والمترجمة، وتسبب الإصدار المتأخر للوثائق في تأخير عمل عدد من الهيئات، وتعرض الطابع المتعدد اللغات للمنظمة للخطر. وثمة حاجة ملحة لتقوية تنظيم المؤتمرات عن طريق التنسيق المعزز بين جميع الإدارات المعنية وتوفير السند المالي الحقيقي.

٣٣ - ومضت قائلة، إن بعض المقترحات الواردة في التقارير قيد النظر قد أدرجت بالفعل في تقرير الأمين العام عن تعزيز الأمم المتحدة: برنامج لإجراء المزيد من التغييرات (A/57/387)، ويجري تنفيذها حاليا بالفعل؛ ومن غير الواضح مدى صلة التدابير المقترحة في التقرير المتعلق بتحسين أداء الإدارة (A/57/289) بهذه المقترحات. واستفسرت، مشيرة إلى الفقرة ١٥ من هذا التقرير الأخير عن سبب تمييز الجلسات العامة للجمعية العامة وجلسات مجلس الأمن بمعاملة خاصة فيما يتعلق بجداول الجلسات والترتيبات المتعلقة بالميزانية. وهي تود أن تعرف أيضا بدقة أكثر على أي أساس تم جمع الإحصاءات المتعلقة بخدمات الترجمة الشفوية المقدمة للمجموعات الإقليمية خلال فترة السنتين ٢٠٠١-٢٠٠٢، وما إذا كانت قيود الميزانية المفروضة على الإدارة قد قلصت من هذه الأنشطة. فالإلغاء المقترح للمحاضر الموجزة قد يضر بالذاكرة المؤسسية للمنظمة، وتساءلت عما إذا كانت خطوة كهذه تتفق مع القرارات الأخرى التي اتخذتها الجمعية العامة. مؤخرا. وأخيرا قالت إنها قد أخفقت في فهم كيفية التوفيق بين محاولات تفويض المسؤولية، والمركزية المقترحة لإدارة المؤتمرات.

٣٤ - **السيد نيبا** (اليابان): قال إن وفده يشارك ممثل فيجي الذي تحدث باسم بلدان منتدى جزر المحيط الهادئ في الكثير من الشواغل التي أثارها. وأكد على أن إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات لديها دور هام تؤديه في كفالة المشاركة التامة لجميع الدول الأعضاء في أعمال المنظمة وفي دفع الشراكة بين الدول الأعضاء إلى الأمام. وقال إنه يثق في أن الإدارة لن تتوانى عن بذل أي جهود في السعي لتحقيق هذه الأهداف.

٣٥ - **السيد تشن جيانغ** (وكيل الأمين العام لشؤون الجمعية العامة والمؤتمرات): أشار بارتياح إلى درجة التأييد بين الوفود للتدابير الواردة في تقرير الأمين العام عن تحسين أداء إدارة شؤون الجمعية العامة وخدمات المؤتمرات (A/57/289). وتقع معظم هذه التدابير في نطاق اختصاص الأمين العام، وقد طُلب إلى الإدارة بالفعل البدء في التنفيذ.

وحتى في هذه المجالات، مع ذلك، كان تشجيع وتوجيه الدول الأعضاء مفيدا للغاية. وهناك مقترحان يتطلبان اتخاذ إجراء من اللجنة: يتعلق الأول بالمحاضر الموجزة، والثاني بإدماج أمانتي اللجنة الخامسة والسادسة الفنيتين في إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات.

٣٦ - وواصل قائلا إن مدوني المحاضر الموجزة، يُعدّون هذه المحاضر استنادا إلى اللغة التي أدليت بها البيانات. ثم ترسل المحاضر المستكملة للترجمة إلى لغات الأمم المتحدة الرسمية الأخرى. وهذه العملية تعني استخدام الموارد القيمة لدوائر الترجمة التابعة للإدارة. ونظرا لازدياد عدد التقارير وحجم وثائق الهيئات التداولية، تعمل هذه الدوائر أصلا بسعتها القصوى، ونشأ التأخير في ترجمة المحاضر الموجزة، التي غالبا ما تصدر بعد فترة طويلة من الاجتماعات التي تتصل بها. وقد نظرت الإدارة، في سياق ممارسة التقييم الذاتي لعملها، في إمكانية معالجة هذا الوضع غير المرضي دون الإضرار بمشاعر الدول الأعضاء، وأشير عليها بأن التسجيلات الرقمية قد تشكل بديلا جيدا للمحاضر الموجزة. وشدد على أن اللجنة لم يطلب إليها اتخاذ قرار بشأن هذه المسألة؛ وبالأحرى تسعى الإدارة إلى الحصول على إذن بإجراء دراسة للآثار العملية، والتكلفة المترتبة على إدخال التسجيلات الرقمية كبديل للمحاضر الموجزة. وإثر إجراء الدراسة، سيقدم تقريرا إلى اللجنة وسيكون على الوفود نفسها أن تقرر بشأن المضي قدما.

٣٧ - واسترسل قائلا، إن إدماج جميع الأمانات الفنية للجان الرئيسية في إدارة واحدة، وبالتحديد، إدارة شؤون الجمعية العامة وخدمات المؤتمرات السابقة، قد تم اقتراحه أول مرة في الجولة الأولى من إصلاحات الأمم المتحدة في عام ١٩٩٧. وشرح المنطق وراء هذا الاقتراح في قرار الجمعية العامة ٥٢/٢٢٠. وفي النهاية، تقرر عدم تعهد الإدارة بتقديم خدمات الأمانة الفنية للجنتين الخامسة والسادسة أو لمجلس الأمن، بالرغم من أنه تم الاعتراف بأن ترشيد ترتيبات تقديم الخدمات ينبغي أن يؤدي إلى زيادة توحيد الغرض، وإلى المزيد من تضافر الجهود المبذولة على جميع المستويات وإلى المزيد من فعالية الكلفة، مما سيسفر عن وفورات حجم. وطلب إلى الأمين العام أن يبقي الترتيبات المذكورة آنفا قيد النظر وأن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين تقريرا في هذا الصدد، بغية النظر في الإدماج الممكن لجميع موارد خدمات الأمانة الفنية بالنسبة لكافة اللجان الرئيسية التابعة للجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وهيئاتها الفرعية والمخصصة والمؤتمرات الخاصة في إدارة شؤون الجمعية العامة وخدمات المؤتمرات. أما الآن، وقد ثبتت بمرور الزمن قيمة الإدماج، فستنقل أمانتا تقديم الخدمات الفنية للجنتين الخامسة والسادسة إلى إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات. وبما أن الموظف الذي يعمل كأمين للجنة السادسة يتولى تقديم الخدمات الفنية ويضطلع بالمهام الموضوعية، كان لا بد من فصل مهمة أمانة الخدمات الفنية لإدماجها في الإدارة. وسيتم تنفيذ هذه العملية بطريقة تحفظ الذاكرة المؤسسية. ولدى الأمين العام سلطة إعادة تشكيل وإعادة تجميع الأمانة العامة، ولكن عندما تؤثر تلك الإجراءات على الميزانية البرنامجية المقترحة، فإن الجمعية العامة هي التي يحق لها استعراض هذه الإجراءات عن طريق اللجنة.

٣٨ - وقال إنه ينبغي النظر إلى المشكلة الدائمة للتأخر في إصدار الوثائق بالمقارنة مع مجرد عدد الاجتماعات وحجم التقارير كما أوردها الأمين العام في تقريره عن تعزيز الأمم المتحدة: برنامج لإجراء المزيد من التغييرات (A/57/387). وتركز الإدارة على جانبين من جوانب المشكلة، وهما، الإجراءات الداخلية الخاصة بها، وآليات التشاور والتنسيق مع الإدارات المقدمة للتقارير. ونتيجة للجهود التي بذلت لتحديد مواقع الضغط داخل الإدارة، تم تسليط الضوء على

التحرير ووضع الإحالات المرجعية بوصفهما الموطنين الضعيفين. وتعتزم الإدارة تعزيز هاتين المهمتين بحيث يستطيع أن يعمل المترجمون على أساس وثائق محررة ومزودة بالإحالات المرجعية، وهذا سيعزز نوعية الترجمة المقدمة وسيمكن من تفادي هدر الموارد القيمة.

٣٩ - وواصل قائلا، فيما يتعلق بالتشاور والتنسيق مع الإدارات المقدمة للتقارير، إن الإدارة ستعزز التخطيط التمهيدي للوثائق، عن طريق أمور منها النظام المقترح لتعيين فترات زمنية محددة لتجهيز الوثائق، الذي سيشرع به في أوائل عام ٢٠٠٣. ويهدف النظام إلى ضمان درجة أعلى من التنبؤ وإلى تحسين إتاحة الوثائق. وقال إنه لا يستطيع أن يعد باختفاء مشكلة تأخر إصدار الوثائق بالكامل، إلا أن الإدارة ستفعل ما في وسعها لتخفيفها.

٤٠ - وأضاف قائلا، إن من المسائل الأخرى المتعلقة بالوثائق فكرة ''الطبع حسب الطلب'' لنسخ مطبوعة. وهذا مفهوم ينبغي ألا يساء فهمه: فالهدف منه ليس الاستغناء عن توزيع نسخ مطبوعة للوثائق، بل الاستغناء عن التوزيع غير الضروري لها. وسيحاول قسم النشر تحديد الاحتياجات بأكبر دقة ممكنة بحيث يكفل ألا يتجاوز عدد النسخ المطبوعة المنتجة ما تدعو الحاجة إليه. ويعمل القسم حاليا على وضع أدوات لتمكين المستعملين من طلب النسخ المطبوعة مباشرة على الإنترنت. وستساعد هذه الجهود في إنتاج الوثائق بطريقة أكثر فعالية وأقل تكلفة. وسيلزم تعاون المستعملين وسيطلب منهم استعراض احتياجاتهم من الوثائق مرتين في السنة على الأقل.

٤١ - ولا توجد أي خطط حالية لتقليل أو تحديد توزيع النسخ المطبوعة داخل القاعات: فستظل متاحة للوفود حسب الطلب، وستجعلها أدوات الطلب مباشرة على الإنترنت متاحة في الحال. وسيطلب إلى البعثات الدائمة على أساس طوعي استخدام الدخول الإلكتروني للوثائق عندما لا يسبب لهم ذلك أي عناء وستتمكن من الحصول على نسخ في شكل وثائق محمولة عن طريق نظام الوثائق الرسمية (ODS). ومنذ نهاية تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، ستحتوي النسخة الإلكترونية ليومية الأمم المتحدة على وصلة سريعة للقائمة اليومية للوثائق، حيث ستوفر وصلات سريعة أخرى إمكانية الوصول إلى جميع الوثائق المدرجة في القائمة. وسيكون المطلب الوحيد بالنسبة للمستعملين امتلاك برنامج أكروبات، لقراءة الوثائق المحمولة الذي يمكن استنساخه من شبكة الإنترنت مجانا. وسيتاح أيضا لممثلي الدول الأعضاء إمكانية الوصول إلى الوثائق غير المقيدة التوزيع من منازلهم الخاصة. وسيحدد قسم النشر البعثات التي تملك تكنولوجيا معلومات محدودة أو لا تملك هذه التكنولوجيا وسيبحث جدوى تزويد هذه البعثات بالمعدات الملائمة. وأكد مرة أخرى أنه لن يكون هناك تدهور في الخدمات بسبب محدودية النسخ المطبوعة، ولن يضطر أي وفد إلى الحصول على الوثائق بالوسائل الإلكترونية فقط.

٤٢ - ومضى قائلا، إن نوعية الخدمات اللغوية المقدمة مسألة أخرى تسبب قلقا دائما. فقد كانت وستظل محورا لجهود الإدارة. والمسألة هي تحديد أسباب التدني عن المستوى المرضي للترجمة الشفوية وخصوصا للترجمة التحريرية. وفيما يتعلق بالترجمة التحريرية، تضطر دوائر الترجمة إلى اللجوء إلى أساليب عمل غير مرغوب بها بسبب التأخر المطرد في تقديم وثائق طويلة بمواعيد نهائية صارمة. ولا تتناسب مستويات التوظيف فيها مع حجم العمل الذي تتلقاه. وللوفاء بمواعيد الترجمة النهائية، تقسم الوثائق الطويلة بين عدة مترجمين. وإذا كان الوقت قصيرا على نحو خاص، قد تقسم الوثيقة بين المراجعين الذاتيين والمراجعين ولن يكون ثمة شخص يلقي نظرة عامة على الوثيقة المترجمة بكاملها أو لديه الوقت لاستعراض الأجزاء المكوِّنة لها لضمان اتساقها.

ولم يؤد الاعتماد الشديد على تجهيز الوثائق أثناء الليل إلا إلى زيادة ضغط الزمن والتضحية بالنوعية.

٤٣ - وقال، إن بعض من العوامل التي أضرت بالنوعية، مع ذلك تتجاوز نطاق سيطرة الإدارة. أولا، بعض دوائر الترجمة، وبخاصة دائرة الترجمة العربية، ليست لديها القدرات الكافية لتتواكب مع بعض اللغات. وهذا يعني أن النص باللغة الأصلية يجب أن يترجم أولا إلى لغة ثانية حيث يمكن أن ينتج عنه ترجمة ''بديلة''. وهذا يزيد من مخاطر عدم الدقة وأخطاء الترجمة ويضر بنوعية الناتج النهائي. وثمة مشاكل في إيجاد المترجمين المؤهلين بمجموعات اللغات المرغوب فيها. وثانيا، أدى عدد المتقاعدين الكبير إلى حدوث عدم توازن بين الموظفين الأكثر خبرة والموظفين المبتدئين في بعض الدوائر، كما أدى إلى ارتفاع معدلات الشغور. وقد أدى تجميد التوظيف سابقا إلى فقدان جيل من المترجمين الذين كان يمكن أن يكونوا الآن متقدمين في الرتب العليا من دوائرهم. وهذا، بالتالي، أثّر على تدريب الموظفين المعينين حديثا. وثالثا، تسببت إعادة تنظيم هيكل درجات دوائر الترجمة في عام ١٩٨١، عندما بدئ العمل بالمراجعة الذاتية، في إحداث خلل هيكلي بين المترجمين والمراجعين وأسفرت عن ارتفاع معدل المراجعة الذاتية أعلى كثيرا عن المستوى الأقصى المطلوب البالغ ٤٥ في المائة. ورابعا، أصبح من الصعب على نحو متزايد توظيف موظفي لغات على درجة عالية من الكفاءة بسبب المنافسة من المنظمات الدولية والإقليمية الأخرى. ونجد أن هذه المنافسة حادة بالذات في حالة اللغات الرسمية للأمم المتحدة التي تعتبر أيضا اللغات الرسمية لمنظمات مثل الاتحاد الأوروبي. فالأمم المتحدة تضع معايير رفيعة تتطلب من المترجمين أن يكون لديهم معرفة ممتازة بلغتين رسميتين بالإضافة إلى لغتهم الأم، ولا يوجد احتياطي كبير من المترجمين بهذه المهارات. وبما أن البلدان التي تأخذ منها الأمم المتحدة عادة هذا النوع من المترجمين لا تولي اهتماما كبيرا لتدريس اللغات الأجنبية، من المرجح أن يصبح النقص أكثر حدة وستجد الأمم المتحدة نفسها في منافسة مع المنظمات الأخرى من أجل مجموعة متناقصة من اللغويين. وتنطبق هذه الاستنتاجات بالتساوي على توظيف الموظفين الدائمين وتوظيف الموظفين المستقلين المؤهلين اللازمين لزيادة القدرات في فترات الذروة. وستستخدم الإدارة برنامجها للدراسات الخارجية لتشجيع الموظفين الموجودين على تعلم لغات إضافية وتحسين معرفتهم بالمواضيع التي يتعاملون معها في المنظمة. إلا أن هناك حدا لما تستطيع أن تفعله.

٤٤ - ومضى قائلا، لقد استفسر عدد من الوفود عن سبب اتخاذ قرار إلغاء قسم تحرير الوثائق الرسمية. وقد طلب الأمين العام إلى كل إدارة أن تجري تحليلا ذاتيا لتحديد البرامج الفرعية التي تضيف قيمة كبيرة لأنشطة المنظمة، وتلك التي تضيف قيمة أقل أو قيمة هامشية لهذه الأنشطة. واعترفت الإدارة بأن قسم تحرير الوثائق الرسمية كان يقدم خدمة قيِّمة: فقد كان مسؤولا عن جملة أمور، منها ضمان توافق جميع نسخ القرارات باللغات الست. غير أنه اتضح أن ضغط الزمن يؤدي أحيانا إلى أداء عملية التوافق هذه بعد اعتماد القرارات. وأثار هذا الأمر مسألتين. الأولى، إذا كانت التغييرات التي أجريت نتيجة لعملية التوافق مهمة، فإن رغبة الإدارة في تحسين النوعية اللغوية ستؤدي، في رأيه، إلى تجاوز سلطتها بتغيير وثائق سبق أن اعتمدتها الجمعية العامة أو المجلس الاقتصادي والاجتماعي أو مجلس الأمن في جلسة عامة. ثانيا، إذا لم تكن هذه التغييرات مهمة، ربما يكون من الأجدى إعادة استخدام هذه الموارد البشرية القيِّمة في مهام أخرى أكثر إلحاحا مثل الترجمة التحريرية والتحرير المسبق. ولذلك، قرر الأمين العام حل قسم تحرير الوثائق الرسمية ونقل هؤلاء الموظفين المستوفين للمؤهلات المطلوبة من موظفيه إما إلى الترجمة التحريرية أو إلى مهام التحرير المسبق.

وسيتلقى الموظفون الذين يلزمهم إعادة تدريب هذا التدريب.

٤٥ - وواصل قائلا، إن عمل التوافق اللغوي سيستمر من أجل ضمان الجودة النوعية، إلا أنه سيتم في الوقت الفاصل بين اعتماد اللجان الرئيسية للجمعية العامة للقرارات واعتماد الجمعية العامة النهائي للنصوص. ومرة أخرى، يعاد الحق إلى الدول الأعضاء، التي ستتمكن بذلك من إجراء فحص نهائي للنصوص المقدمة للجمعية العامة لضمان تطابق مختلف نسخ اللغات مع ما اتفقت عليه.

٤٦ - وقال إن مسألة الإدارة الشاملة لخدمات المؤتمرات قد قدمت إلى الإدارة في قرارين: القرار A/RES/56/253 الذي يدعو الأمين العام إلى كفالة إدارة خدمات المؤتمرات على نحو متكامل في جميع مراكز العمل (الفقرة ٨١)، والقرار A/RES/56/242، الذي يطلب إلى الأمين العام أن يكفل اعتبار إدارة شؤون الجمعية العامة وخدمات المؤتمرات السلطة التنفيذية المختصة بالإشراف على خدمات المؤتمرات التابعة للأمم المتحدة وتنسيقها وتعزيز إدارتها الشاملة وتقديمها، في ظل السلطة التشريعية للجمعية العامة وبإشراف ومراقبة لجنة المؤتمرات (الفقرة ٣ من الجزء ''ثانيا'').

٤٧ - وأضاف إن الأمين العام أورد في الفقرات من ٣١ إلى ٤٠ من تقريره بشأن تحسين أداء الإدارة (A/57/289)، ما يمكن عمله للامتثال لرغبة الدول الأعضاء في إدماج الإدارة الشاملة. وقد أولت الإدارة اهتماما خاصا لجانبين من جوانب المسألة: المسائل المتعلقة بالميزانية، والموارد البشرية. ومنذ إنشاء الإدارة، أدمجت خدمات المؤتمرات في المقر وفي مكاتب الأمم المتحدة في جنيف وفيينا ونيروبي في باب واحد من الميزانية البرنامجية (الباب ٢). وقد كان المنطق وراء ذلك هو تحقيق وفورات حجم بتجميع الموارد المحدودة لأنشطة متشابهة في طبيعتها، والاعتراف بأن التعاون والتنسيق بين مراكز العمل يتطلب أيضا تكاملا وتماسكا ماليا. وكما أشير في التقرير، ستعزز الإدارة رصد استخدام الموارد في مراكز العمل المختلفة لضمان جعل الإدارة الشاملة حقيقة ماثلة. ومن المهم أيضا الإشارة إلى أن نسبة توزيع الموارد على كل مركز عمل لن يصيبها تغيير. وسيتم تحسين رصد استخدام الموارد ببساطة من أجل ضمان تحقيق ما طلبته الدول الأعضاء عمليا. وهذه الروح نفسها ستوجه العمل بشأن إدارة الموارد البشرية. وقد وعد زملاءه في مكاتب الأمم المتحدة الثلاثة بأن إجراءً ما لن يتخذ دون استشارتهم. وباختصار، سيكون هناك المزيد من المركزية على مستوى السياسات، ولكن سيتم الإبقاء على اللامركزية على المستوى التنفيذي.

٤٨ - واستأنف قائلا إنه بذلت جهود لتحسين حالة خدمات الترجمة الشفوية في مكتب الأمم المتحدة بنيروبي عن طريق ملء الوظائف الشاغرة. والوضع حاليا كما يلي. تم ملء أربع وظائف في المقصورة الصينية. وملئت ثلاث وظائف في المقصورة الانكليزية، إحداها بمترجم شفوي منتدب من مكتب الأمم المتحدة في جنيف وسيستبدل قريبا. وملئت ثلاث وظائف في المقصورة الفرنسية، إلا أن مترجما شفويا رابعا منتدبا من مكتب الأمم المتحدة في جنيف سيعود إلى هناك في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، وذلك يترك تلك المقصورة دون تغطية بالنسبة للروسية. وملئت ثلاث وظائف في المقصورة الروسية. أما في المقصورة الإسبانية، فقد اجتاز مترجمان شفويان مشاركان الامتحان التنافسي للغة الاسبانية وسيتم توظيفهما قريبا. وستملأ الوظيفة الشاغرة الثالثة من قائمة المرشحين الناجحين. وفي مقصورة اللغة العربية، فإن مترجما شفويا متدربا ينتظر تدريبه، وهناك موظف آخر قيد التوظيف ومن المقرر أن يبدأ العمل في أواخر تشرين الأول/أكتوبر أو أوائل تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢. وسينتدب مترجم شفوي ثالث إلى نيروبي لمدة

عامين اعتبارا من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، وقدم مرشح آخر سيرته الذاتية إلى مكتب إدارة الموارد البشرية. ولذلك، يمكن ملاحظة أن الإدارة تبذل جهودا مخلصة لجعل فريق المترجمين الشفويين في نيروبي كاملا عمليا خلال عام ٢٠٠٣.

٤٩ - وفيما يتعلق ببرمجة الجلسات، أحال اللجنة إلى الفقرة ١٥ من التقرير الصادر عن تحسين أداء الإدارة (A/57/289)، التي تنص على أن الإدارة ستلتزم التزاما صارما بجدول المؤتمرات والاجتماعات الذي تعتمده الجمعية العامة. ومع ذلك، يعود أيضا للدول الأعضاء حق تقرير ما إذا كانت ستتقبل طلبات خاصة لجلسات إضافية تتجاوز تلك المقررة أصلا باستخدام الآليات المعمول بها وكيفية إجراء ذلك.

٥٠ - **الرئيس**: رحب بالجهود التي تبذلها إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات لتحسين خدمة الدول الأعضاء، والجهود التي يبذلها وكيل الأمين العام لتوفير ردود شاملة على الأسئلة المثارة.

٥١ - **السيد كريمر** (كندا): قال إنه متشجع بالاتجاه الذي تتخذه الإدارة، لكنه يود الحصول على مزيد من التفاصيل بشأن عدد من المسائل. وقال إن وفد بلده يفهم الولاية التي أعطتها الدول الأعضاء من أجل العمل على تعزيز الإدارة العالمية لخدمات المؤتمرات، لكنه يرغب في أن يعرف المزيد عن الأدوات المحددة التي ستستعمل لتحقيق هذا الهدف. فمثلا، اقترح مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن تبرم مذكرات تفاهم بين الإدارة والمدراء العامين لمختلف مقار العمل، وسأل إن كانت هناك أي أدوات تخطيط للعمل من شأنها أن تلقي الضوء على توافر الموظفين والقدرة التي يمكن تقاسمها في أنحاء المنظمة. وفيما يتعلق بخدمات الترجمة، سأل إن كانت الإدارة قد نظرت في زيادة مجموعة المرشحين المحتملين بتخفيض متطلباتها من ثلاث لغات إلى لغتين، على نحو ما اقترحه أحد الخبراء الاستشاريين. وأعرب عن الاهتمام بالاستماع إلى آراء وكيل الأمين العام بشأن أفضل الطرق لقياس التقدم المحرز في جهود الإدارة. وأعرب عن موافقة وفد بلده على أن مقاييس عبء العمل تعطي رؤية محدودة للإنتاجية. وسأل عن الكيفية التي سيقيس بها وكيل الأمين العام الإنتاجية والفعالية من حيث التكلفة، وكيف سيكون من الممكن وضع تفهم أفضل لتطور التحسينات بمرور الزمن.

٥٢ - **السيدة سيلوت برافو** (كوبا): قالت إن الاهتمام الذي وجهته الوفود إلى إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات دليل على أهمية عمل هذه الإدارة داخل المنظمة. وأعربت عن تأييد وفد بلدها لرأي ممثل كندا في أنه ينبغي للإدارة أن تستعمل مقاييس محددة لتعزيز الإدارة القائمة على النتائج وتقييم النطاق المعقد للأنشطة التي تضطلع بها. وقالت إن أول سؤال محدد توجهه يتصل بالإشارة إلى الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية الواردة في التقرير بشأن الإدارة (A/57/289، الفقرة ١٥) فيما يتعلق بتقديم خدمات المؤتمرات للجان الرئيسية وغيرها من الهيئات الحكومية الدولية بالمقارنة مع الخدمات المقدمة إلى مجلس الأمن والجلسات العامة للجمعية العامة. وقالت إن التقرير ذكر الخدمات التي يجري توفيرها مع الامتثال الصارم لجدول المؤتمرات والاجتماعات، ولكن وفد بلدها يتساءل كيف تفسر الأمانة العامة توصيات الخبراء الاستشاريين بضرورة وجود آلية مرنة لبرمجة خدمات المؤتمرات لا تقيد أيدي اللجان الرئيسية والهيئات الأخرى لدى أدائها لعملها. وإن وفد بلدها يود أن يشير أيضا إلى أن الإحصاءات الخاصة بخدمات الترجمة الشفوية التي تم توفيرها للمجموعات الإقليمية في فترة السنتين ٢٠٠١-٢٠٠٢ تدل على أن معدل الاستفادة من الحاجات المتوقعة كان عاليا. وإن ذلك لا ينسجم مع الحالة المتأتية نتيجة للقيود التي فرضت في الميزانية. وقد يكون من المناسب أن تجد الإدارة

طرقا أفضل لجمع الإحصاءات بشأن توفير خدمات الترجمة الشفوية للمجموعات الإقليمية، نظرا لوجود تعارض بين الحالة على أرض الواقع والحالة المتأتية من اعتماد القرارين ٥٦/٢٥٤ دال و ٥٦/٢٨٧.

٥٣ - **السيد صباغ** (الجمهورية العربية السورية): قال إن وفد بلده يحترم حق الأمين العام في الاضطلاع بالإصلاح، على نحو ما شرحه وكيل الأمين العام. وإن وكيل الأمين العام بيّن أيضا أن اللجنة الخامسة تستطيع أن تستعرض التدابير المتخذة وتعدلها. غير أنه يود أن يحصل على مزيد من التفاصيل عن الولاية الممنوحة للإدارة، لا سيما إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات، المقيدة بما تقرره الدول الأعضاء والمسؤولة عن تقديم الخدمات للمؤتمرات والاجتماعات. وتساءل لماذا غيرت الإدارة تفاصيل الميزانية البرنامجية بدلا من التقيد بنص قرار الجمعية العامة ٥٤/٢٤٩. وسأل أيضا إذا كان ''مرجع ممارسات مجلس الأمن'' قد تُرجم إلى جميع اللغات الرسمية الست، على النحو المطلوب في القرار ٥٥/٢٢٢.

٥٤ - **السيدة أودو** (نيجيريا): قالت إن وفد بلدها يؤيد بصورة عامة مقترحات الإدارة بشأن الإصلاح ويشارك في الآراء التي أعرب عنها ممثل كندا لتوّه بشأن ذلك. وإن وفد بلدها يرحب بالجهود المبذولة لملء الشواغر التي توجد في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي ويتطلع إلى تقرير بشأن التقدم المحرز. كما سيرحب بمزيد من المعلومات بشأن الإدماج المقترح لوظائف أمانتي اللجنتين الخامسة والسادسة في مجال تقديم الخدمات التقنية في الإدارة. وفي ذلك الصدد، يحيط وفد بلدها علما بالطلب الوارد في الرسالة المؤرخة ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ الموجهة إلى رئيس اللجنة الخامسة من رئيس اللجنة السادسة (A/C.5/57/18)، وسيرحب بتوضيح للآثار الإجرائية المترتبة على ذلك الطلب.

٥٥ - ومضت تقول إنه بالنسبة لمسألة تقديم الدعم للبعثات الدائمة في مجال تكنولوجيا المعلومات، فإنها ترغب في أن تعرف ما إذا كانت البعثات ستزود أيضا، بالإضافة إلى المعدات، بالمستلزمات الإضافية للحاسوب والتدريب وخدمات الصيانة. وأخيرا أعربت عن رغبتها في معرفة الأساس الذي يتقرر على أساسه عدد النسخ التي تطبع من كل وثيقة.

٥٦ - **السيد فريد** (المملكة العربية السعودية): قال إن وفد بلده يقدِّر جيدا لو تبدأ جلسات اللجنة لما بعد الظهر، خلال شهر رمضان، الساعة ١٤/٠٠ وتنتهي الساعة ١٧/٠٠ كي يتمكن أعضاء اللجنة من المسلمين من العودة إلى المنزل وتناول الإفطار.

٥٧ - **السيد شن جيان** (وكيل الأمين العام لشؤون الجمعية العامة والمؤتمرات): رد على الأسئلة والتعليقات الإضافية التي قدمها الأعضاء، فقال إن إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات، من حيث المبدأ عموما، تسترشد بقرارات الهيئات الحكومية الدولية وستواصل استرشادها بها. وإن الإدارة سوف تقدم تقريرا عن التقدم المحرز في تنفيذ إصلاحاتها كي تيسِّر قيام الدول الأعضاء باستعراضها وتحظى بتفهمها ودعمها.

٥٨ - وأضاف قائلا إنه بالنسبة لمسألة التنسيق بين مختلف مقار العمل، فإن هذا التنسيق يجري على عدة مستويات. فأولا، تعقد اجتماعات سنوية بين مقار العمل الأربعة لتبادل الأفكار وأفضل الممارسات ووضع المبادئ التوجيهية للسياسة العامة لخدمات المؤتمرات. وعلى مستوى العمل، يظل المدراء على اتصال على أساس أسبوعي أو يومي، حسب الاقتضاء. وهذه الاتصالات مفيدة بصورة خاصة في حالة المؤتمرات التي تعقد خارج المقر، ويجري فيها تقاسم عبء العمل فيما بين مختلف مقار العمل. وقال إنه هو نفسه يقيم اتصالات

شخصية ويبحث مسائل السياسة العامة مع المدراء التنفيذيين في مقار العمل الأخرى. وقال إنه جرى تقديم اقتراح بتعزيز هذه الآليات بغية إدخال مزيد من التحسين على التنسيق بين كافة مقار العمل. وفي حين أن الإصلاحات المقترحة يجري تنفيذها فقط في المقر، فإن كافة مقار العمل قد اشتركت في ممارسة التقييم الذاتي.

٥٩ - وانتقل إلى الاقتراح القائل بأن الإدارة قد ترغب في النظر في تعيين مرشحين لدائرتي الترجمة التحريرية والترجمة الشفوية من الذين يعرفون لغتين فقط، فقال إن الإدارة ما زالت تتبع الممارسة المعتادة القديمة التي تتطلب أن يكون المرشحون مقتدرين في لغتين رسميتين أخريين بالإضافة إلى لغتهم الأم. ومع ذلك فإنها ستنظر في إمكانية تغيير هذا الشرط بوصف ذلك وسيلة لزيادة قدرة المنظمة الداخلية في مجال موظفي اللغات.

٦٠ - وانتقل إلى الكلام عن النتائج المتوقعة للإصلاحات، فقال إن الإدارة تتوقع أن ترى تحسينات في حالة خدمة الوثائق والاجتماعات، وكذلك في النوعية العامة للخدمات المقدمة إلى الدول الأعضاء. وإن الإدارة تعمل مع الخبراء الاستشاريين الداخليين الذين يوفرهم مكتب خدمات الرقابة الداخلية لإعداد خطة تنفيذ شاملة تتضمن كافة مؤشرات الإنجاز في عملية الإصلاح. وإن معيار قياس ناتج خدمات اللغات ينبغي أن يكون كميا ونوعيا على حد سواء. وإن الإدارة ستعالج تلك الناحية في مرحلة لاحقة.

٦١ - وأضاف يقول إنه استثني جهازان، هما الجمعية العامة ومجلس الأمن، من الإجراء الذي اتخذه الأمين العام ردا على الصعوبات في الميزانية. غير أن الأجهزة الفرعية لهاتين الهيئتين لم تستثن. وإن الإدارة ستواصل تقديم الخدمة لاجتماعات المجموعات الإقليمية، ضمن حدود الموارد المتاحة. واختتم قائلا إن الآثار المالية المترتبة على اقتراحات إدماج وظائف أمانتي اللجنتين الخامسة والسادسة في مجال الخدمة التقنية ستحدد في مقترحات الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥. وإن من دواعي سروره أن يقدم مزيدا من المعلومات التفصيلية في أثناء المشاورات غير الرسمية.

٦٢ - **الرئيس:** قال إن المكتب سينظر في الطلب الذي تقدم به ممثل المملكة العربية السعودية لتعديل مواعيد جلسات اللجنة خلال شهر رمضان وستبلغ اللجنة بذلك.

البند ١١٠ من جدول الأعمال: التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة وتقارير مجلس مراجعي الحسابات (تابع)

مشروع القرار A/C.5/57/L.9

٦٣ - اعتمد مشروع القرار A/C.5/57/L.9.

البند ١١١ من جدول الأعمال: استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة (تابع)

الخدمات المشتركة (تابع)

مشروع المقرر A/C.5/57/L.14

٦٤ - اعتمد مشروع المقرر A/C.5/57/L.14.

البند ١١١ من جدول الأعمال: استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة (تابع)

البند ١١٨ من جدول الأعمال: إدارة الموارد البشرية (تابع)

الأفراد المقدمون دون مقابل من الحكومات والكيانات الأخرى (تابع)

مشروع القرار A/C.5/57/L.5

٦٥ - **السيد شودري** (باكستان): قدم مشروع القرار A/C.5/57/L.5 بالنيابة عن الرئيس.

٦٦ - اعتمد مشروع القرار A/C.5/57/L.5.

البند ١١٢ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ (تابع)

تشييد مرافق إضافية للمكاتب في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بأديس أبابا

مشروع المقرر A/C.5/57/L.8

٦٧ - اعتمد مشروع المقرر A/C.5/57/L.8.

التداول عن طريق الفيديو في الأمم المتحدة (تابع)

مشروع المقرر A/C.5/57/L.10

٦٨ - اعتمد مشروع المقرر A/C.5/57/L.10.

ترتيبات تحقيق اللامركزية في ميزانية الخدمات المركزية وشؤونها المالية (تابع)

مشروع المقرر A/C.5/57/L.11

٦٩ - اعتمد مشروع المقرر A/C.5/57/L.11.

تقديم الخدمات الاستشارية إلى الدول الأعضاء (تابع)

مشروع المقرر A/C.5/57/L.12

٧٠ - اعتمد مشروع المقرر A/C.5/57/L.12.

اتجاهات في الموارد الخارجة عن الميزانية باللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وأثرها في قدرة اللجنة على الاضطلاع ببرنامج العمل (تابع)

مشروع المقرر A/C.5/57/L.13

٧١ - اعتمد مشروع المقرر A/C.5/57/L.13.

البند ١١٥ من جدول الأعمال: تنسيق شؤون الإدارة والميزانية بين الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية (تابع)

مشروع المقرر A/C.5/57/L.6

٧٢ - اعتمد مشروع المقرر A/C.5/57/L.6.

البند ١١٩ من جدول الأعمال: وحدة التفتيش المشتركة (تابع)

مشروع القرار A/C.5/57/L.7

٧٣ - **السيدة وهاب** (إندونيسيا): قدمت مشروع القرار A/C.5/57/L.7 بالنيابة عن الرئيس.

٧٤ - **السيدة أودو** (نيجيريا): أعربت عن الأمل في أن تؤخذ الآراء التي أعرب عنها وفد بلدها وغيره من الوفود في أثناء المناقشات غير الرسمية بشأن هذا البند في الاعتبار عندما تستكمل وحدة التفتيش المشتركة قائمة المواضيع لبرنامج عملها لسنة ٢٠٠٣ وما بعدها.

٧٥ - اعتمد مشروع القرار A/C.5/57/L.7.

البند ١٢٢ من جدول الأعمال: تقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب خدمات الرقابة الداخلية (تابع)

مشروع القرار A/C.5/57/L.4

٧٦ - **السيد كيلابيلي** (بوتسوانا): قدم مشروع القرار A/C.5/57/L.4 بالنيابة عن الرئيس.

٧٧ - اعتمد مشروع القرار A/C.5/57/L.4.

تنظيم الأعمال

٧٨ - **السيد راموس** (البرتغال)، منسق مسألة التعاون بين إدارات المقار واللجان الإقليمية في إطار البند ١١٢ من جدول الأعمال، اقترح أن تعد الأمانة العامة مشروع مقرر بشأن هذه المسألة، تحيط الجمعية العامة بموجبه علما بمذكرة الأمين العام الواردة في الوثيقة A/57/361 وتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ذي الصلة الوارد في الوثيقة A/57/7/Add.3.

٧٩ - وقد تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٠.